الخاتمة

وفي ختام دراستنا يمكن القول ان اللجنة الإدارية الانتخابية تلعب دورا أساسيا في عملية التحضير للانتخابات التي تعد عملية مركبة ومعقدة، وهذا ما جعل المشرع الجزائري يضع الهيئة الناخبة في يد اللجنة الإدارية الانتخابية في كل بلدية على مستوى التراب الوطني ولجان إدارية انتخابية على مستوى الممثليات الدبلوماسية او المراكز القنصلية في الخارج بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وذلك من اجل عملية تطهير القوائم الانتخابية وذلك عن طريق المراجعة العادية السنوية او الاستثنائية.

وفي إطار عصرنة وتحسين المرفق العام تم استخدام التكنولوجيات الحديثة في عملية تطهير القوائم الانتخابية وذلك باستخدام تطبيقات وبرامج خاصة تساعد عمل اللجنة في عملية التطهير وخاصة فيما يخص عمل الامانة الدائمة للجنة الذي يرتكز على شطب المكررين والمتوفيين وتسجيل الناخبين وفقا لما معمول به قانونا.

وقد حث وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في الانتخابات المحلية السابقة بتاريخ 23 نوفمبر 2017 على ضرورة اكمال جميع المعلومات الخاصة بالمسجلين في القوائم الانتخابية على مستوى البلديات بما فيهم رقم شهادة الميلاد لكل مسجل في التطبيقية الخاصة بالمسجلين في مصلحة الانتخابات، وذلك تحضيرا الى إمكانية اجراء انتخابات الكترونية في المستقبل القريب.

النتائج:

وفي خضم دراسة دور هذه اللجنة في سير العملية الانتخابية توصلنا الى النتائج التالية:

1- استاثار اللجنة بدور اساسي في العملية الانتخابية من خلال اعداد قوائم الناخبين .
2- اهمية الاشارف القضائي
3-تشكيلة اللجنة غير موسعة
4-اختلاف تشكيلة اللجنة الإدارية الانتخابية بين الخارج والداخل ففي الداخل يترأسها قاض اما في الخارج فهي إدارية مطلقة.

5- يختص القضاء العادي في منازعات الشطب والتسجيل في القوائم الانتخابية
6- استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، بهدف القضاء على التسجيلات المتكررة من اجل تفادي تضخم الهيئة الناخبة
7-الاعتماد على السجل الوطني للحالة المدنية في إدراج رقم شهادة الميلاد وكافة المعلومات الخاصة بالمسجلين في التطبيقية الخاصة بمصلحة الانتخابات لكل بلدية
8- تجلي الرقابة الشعبية وذلك من خلال الناخبين الاثنين اللذان يشاركان في عملية مراقبة المسجلين والمشطوبين بصفتهما عضوين في اللجنة الإدارية الانتخابية، مع غموض في طريقة اختيارهما.

التوصيات المقترحة:

من خلال ما تم دراسته ومن خلال استخلاص النتائج المتحصل اليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- تعميم الاشراف القضائي حتى في الخارج .
2- من المستحسن ابعاد رئيس المجلس الشعبي البلدي من عضوية اللجنة وخاصة بان له جانب سياسي في حياته تؤثر على نزاهة وشفافية دراسة ملفات الشطب والتسجيل.
3- تحديد المسؤول عن تعيين الأمين العام للبلدية صراحة لان المشرع لم يوضح جهة التعيين.
4- اسناد جهة انشاء وتسليم بطاقة الناخب للبلدية حتى يتم تطبيق مبدا تقريب الإدارة للمواطن.
5- إضافة عضو من الاسلاك التقنية للجنة الإدارية الانتخابية يكون على الأقل تقني سامي في الاعلام الالي.
6- تعزيز عصرنة الانتخابات والعمل على تطوير الجانب التقني بإنشاء مواقع إلكترونية لكل بلدية حتى يتم نشر فيها القوائم الانتخابية تماشيا مع عصرنة المرفق العام.

الخاتمة

7-دور اللجنة في تحسيس المواطنين للتسجيل في القوائم الانتخابية.

8-اشراك المجتمع المدني كممثلين في اللجنة .

وأخيرا نرجو ان نكون قد درسنا معظم جوانب هذه اللجنة الإدارية الانتخابية ونسأل الله التوفيق.